

## بيان صحفي

### بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

**تُدين الجماعة الإسلامية الأحمدية العالمية حظر حكومة بنغلاديش لكتبتها.**

تأسف الجماعة الإسلامية الأحمدية العالمية لما بلغها من خضوع حكومة بنغلاديش لمطالب المتطرفين وإصدارها قرارًا بمنع بيع، طبع، نشر أو الاحتفاظ بكتب أو منشورات إسلامية نشرتها الجماعة الإسلامية الأحمدية ببنغلاديش. بما في ذلك تراجم القرآن الكريم.

ويُعد هذا القرار انتهاكًا صارخًا للبند ٤١ من دستور بنغلاديش الذي يُعلن أن كل مواطن له الحق في اعتناق، واتباع، ونشر أي دين، وأن كل مؤسسة دينية لها الحق الكامل في إنشاء مؤسساتها وإدارتها والقيام عليها.

وعلاوة على هذا فإن هذا القرار الحكومي يخالف البندين ١٨ و ١٩ للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يمنح حرية الرأي والتعبير غير المشروط دون أي تدخل من أية جهة، كما يمنح حرية اعتناق أية ديانة وممارستها علنًا. وهكذا فإن حكومة بنغلاديش بقرارها هذا قد أنكرت على أفراد الجماعة الإسلامية الأحمدية هذا الحق.

كذلك فإن هذا الفعل يُعتبر منافيًا لتعاليم الدين الإسلامي السمحة التي تضمن حرية الاعتقاد إذ يقول الله تعالى: ﴿لا إكراه في الدين﴾ (البقرة ٢٥٧)

ويبدو واضحًا أن هذا القرار أُتخذ دون أن يمر عبر المراحل الديمقراطية المتعارف عليها. ويتنهد المشايخ المضطربون هذه الظروف لكي يطالبوا الحكومة بإعلان أن المسلمين الأحمديين ليسوا بمسلمين. ويُعدُّ هذا الأمر انتهاكًا آخر للتعاليم الإسلامية السمحة والقوانين الدولية لحقوق الإنسان.

وترى منظمات الطلبة والمنظمات السياسية والاجتماعية أن هذا القرار يُعدُّ هجومًا "فاشيًا" على حقوق التعبير عن الرأي. واحتجت زعيمة المعارضة الشيخة حسينة على حظر الحكومة لمنشورات الجماعة الإسلامية الأحمدية ووصفته أنه قرار يهضم الحقوق المدنية الأساسية. وصرحت أن هذا الحظر يناقض روح الدين الإسلامي الذي يؤكد التسامح.

هذا، وتطالب الجماعة الإسلامية الأحمدية العالمية حكومة بنغلاديش بالسحب الفوري لقرارها هذا والعودة إلى أجواء التعايش السلمي الذي نَعَم به جميع مواطني بنغلاديش. وقد أدان الناطق الرسمي باسم الجماعة الإسلامية الأحمدية بالمملكة المتحدة السيد رشيد أحمد شوهري، فَعَلَ حكومة بنغلاديش هذا وطالبها بالرجوع إلى قيم العدل ومراعاة التعاليم الإسلامية والقوانين الدولية. وصرح قائلاً: "يجب على الحكومة أن لا تخضع لمطالب الإرهاب الديني".